



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والابحاث
قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ

تقرير آفاق الاقتصاد العراقي (الفصل الأول 2020)

حسين خالد حسين

باحث

سجاد حسين محمد

احصائي

المقدمة:

يشير قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 المعدل في المادة 3 منه بان " الأهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية ... " مما يجعل التضخم هو المؤشر الأكثر أهمية لدى صانع قرار السياسة النقدية، وتجدر الإشارة الى ان البنك المركزي العراقي لا يستهدف الرقم القياسي لأسعار المستهلك انما يتم استهداف سعر الصرف الدينار العراقي اتجاه الدولار بسبب طبيعة الاقتصاد العراقي.

وقد تم اصدار " تقرير آفاق الاقتصاد العراقي " من قبل دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ على غرار ما هو موجود لدى البنوك المركزية العالمية لإلقاء نظرة عامة عن مؤشرات الحالية للاقتصاد العراقي للفصل الأول/2020 ويتضمن التقرير تنبؤات فصلية لأهم المؤشرات الاقتصادية التي تهم صناع قرار السياسة النقدية لنهاية عام 2020.

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفصل الأول/2020 انخفاضا نسبته (-1.8%) عن الفصل المماثل من العام السابق، وذلك بسبب انخفاض الأنشطة الاقتصادية غير النفطية المتأثرة بالظروف السياسية والامنية السائدة في الفصل الأول/2020 فضلا عن الإجراءات المتبعة لمكافحة فيروس COVID-19، كما سجل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الفصل الأول/2020 انخفاضا نسبته (-12.3%) عن الفصل المماثل من العام السابق، وذلك بسبب تفشي فيروس COVID-19 وما ارتبط به من ازمة اقتصادية نتيجة لإجراءات الغلق المتبعة من دول العالم والتي أدت بالنتيجة الى انخفاض الطلب العالمي على النفط من قبل الدول الصناعية في بداية العام، ثم ما تلاها من حرب اسعار بين دول OPEC المنتجة للنفط والذي تسبب في صدمة مزدوجة أدت الى انهيار أسعار النفط في شهر آذار/2020.

سجل التضخم في الفصل الأول/2020 ارتفاعا بلغت نسبته (0.6%) عن الفصل الأول/2019، وتجدر الإشارة الى ان الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك يتضمن مشاكل في القياس تحتاج الى الكثير من العمل المشترك بين البنك المركزي والجهاز المركزي للإحصاء لكي يعكس الواقع الفعلي للأسعار المحلية في البلد.

سجلت العملة المصدرة في الفصل الأول/2020 ارتفاعا بلغت نسبته (18.2%) مقارنة بالفصل المماثل من العام السابق، كما سجل كلا من عرض النقد الضيق والواسع في الفصل الأول/2020 ارتفاعا بلغت نسبته (18.1) و(13.2%) على التوالي مقارنة مع الفصل الأول/2019.

واستمر البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في العراق بالاعتماد على نافذة بيع العملة الأجنبية لفرض الاستقرار في الأسعار المحلية عن طريق قناة سعر الصرف، حيث بلغت مبيعات العملة الأجنبية للفصل الأول/2020 ما مقداره (12.3) مليار دولار وبنسبة ارتفاع (5.3%) عن الفصل الأول/2019، فضلا عن الاستمرار بإجراء عمليات السوق المفتوحة سواءً عن طريق حوالات البنك المركزي وشهادات الإيداع الإسلامية.

سجلت الموازنة العامة للدولة في الفصل الأول/2020 انخفاضا في النفقات الحكومية بلغت نسبته (-5.7%) عن الفصل المماثل من العام السابق، بينما سجلت الإيرادات الحكومية في نفس الفصل انخفاضا قدره (-11.2%) عن الفصل الأول/2020، مما أدى الى فائض فعلي في الفصل الأول/2020 مقداره (791) مليار دينار، ولكن يجب التنويه الى ان هذه البيانات لا تشمل على الالتزامات الحكومية مما يجعل الارقام لا تعكس الواقع الفعلي لموقف الموازنة العامة، بالتالي فان إضافة الالتزامات الحكومية سيؤدي الى حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة*.

سجل ميزان المدفوعات في الفصل الأول/2020 انخفاضا في حجم الصادرات بلغت نسبته (-13%) عن الفصل المماثل من العام السابق، بينما سجلت الواردات في الفصل الأول/2020 ارتفاعا بلغ (11%) عن الفصل المماثل من العام السابق، كما ان مؤشر الانفتاح التجاري - (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي - بلغت نسبته (79%).

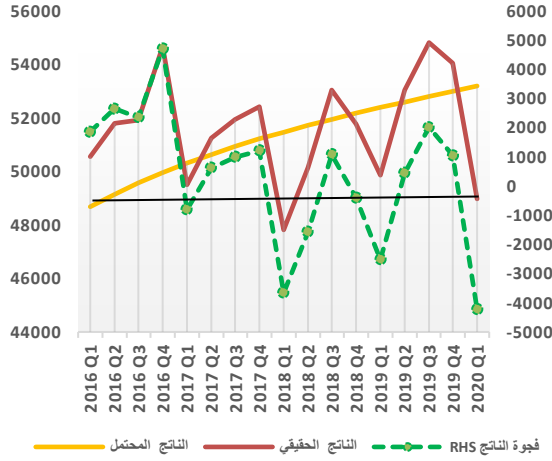
* حيث ان النفقات الفعلية مع المستحقات او التزامات الحكومة ترد الى البنك المركزي من وزارة المالية نهاية السنة المالية من كل عام.

أولاً: قطاع الانتاج

- الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المحتمل Potential GDP

يمثل الناتج المحتمل أقصى قدر من الانتاج يمكن ان يصل اليه الاقتصاد في حالة بلوغ مستوى الاستخدام التام، ونلاحظ من الشكل (1) بان فجوة الناتج في عام 2016 سجلت معدلات إيجابية مرتفعة نسبياً نتيجة لارتفاع انتاج النفط الخام الناجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بإنتاجه، بينما في عام 2018 انخفض الناتج المحتمل الى دون المستوى المطلوب نتيجة للانخفاض الحاصل في قطاعي النفط الخام والبناء والتشييد، ثم عاد قطاع النفط الخام للارتفاع خلال عام 2019 بالتزامن مع ارتفاع انتاج القطاع الزراعي مما أدى الى تعافي النشاط الاقتصادي خلال العام.

الشكل 1 : الناتج المحلي الاجمالي المحتمل

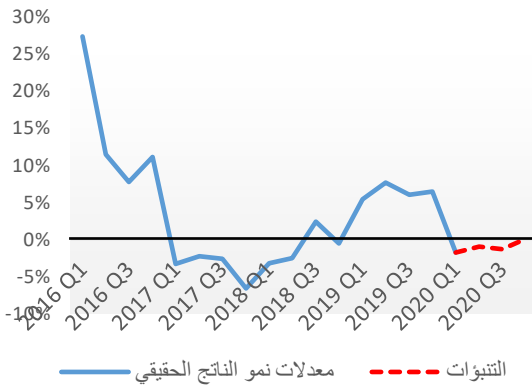


ونلاحظ من الشكل (1) بأن النشاط الاقتصادي دائماً ما ينخفض في الفصل الأول من كل عام، ويعد ذلك سمة بارزة في بيانات الناتج المحلي الإجمالي في العراق وذلك نتيجة لتأخر المصادقة على الموازنة العامة للدولة فضلاً عن تأثر انتاج القطاع الزراعي بسبب عدم بداية موسم الحصاد، وفي الفصل الأول 2020 انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (-9.4%) ليصل الى (48978) مليار دينار بالمقارنة مع (54049) مليار دينار في الفصل الرابع 2019.

- الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي Real GDP

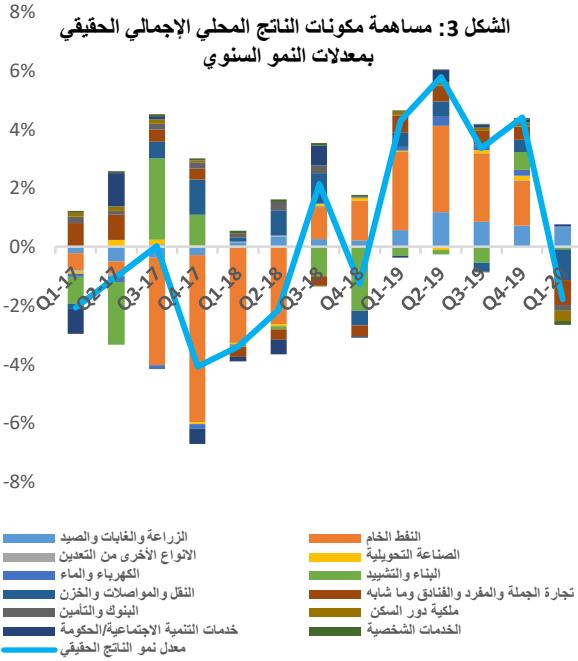
يشهد الناتج المحلي الإجمالي تقلبات في معدلات النمو منذ عام 2016، فنلاحظ من الشكل (2) بأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل معدلات نمو إيجابية وكبيرة في عام 2016 ثم تلتها انخفاضات في معدلات النمو خلال عامي 2017 و2018 ثم انتعاش في النشاط الاقتصادي خلال عام 2019.

الشكل 2: تنبؤات معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي



وسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفصل الأول 2020 انخفاضاً بلغت نسبته (-1.8%) ليصل الى (48978) مليار دينار مقابل (49870) مليار دينار في الفصل المماثل من العام السابق، وتشير التنبؤات - كما في الجدول (1) - بأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيستمر في النمو بشكل سلبي حيث سيسجل معدلات نمو تصل الى (-1%) و(-1.3%) في الفصلين الثاني والثالث من عام 2020 على التوالي، بينما تشير التنبؤات الى ان معدل نمو الناتج الحقيقي في الفصل الرابع سيسجل معدل نمو صفري، وبالتالي تشير التنبؤات الى وجود تحسن جزئي في نهاية عام 2020.

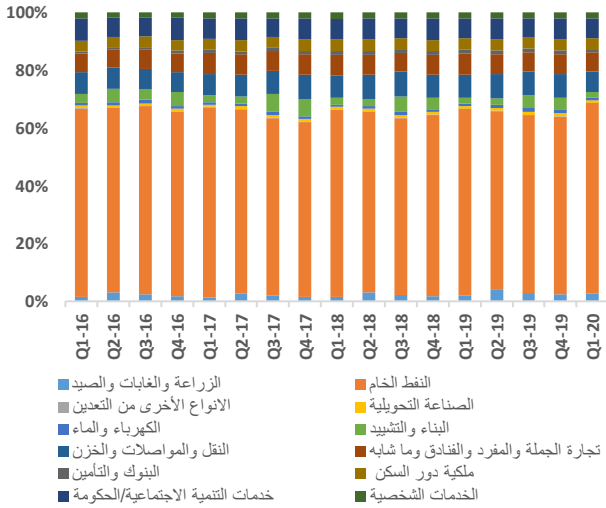
ان انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الفصل الاول 2020 بنسبة (-9.4%) عن الفصل الرابع 2019 جاء نتيجة انخفاض معدلات نمو في جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، إذ انخفض النشاط الزراعي بنسبة (-7.6%) بسبب الظروف الموسمية، إضافة الى انخفاض قطاع النفط الخام بنسبة (-2.8%)، كما ان عدم إقرار الموازنة العامة للدولة أثر على بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تعتمد بشكل مباشر على القطاع الحكومي الذي يعد القطاع الأكثر تأثراً في الاقتصاد العراقي.



نلاحظ من الشكل (3) بان انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الفصل الأول/2020 بنسبة (-1.8%) عن الفصل المماثل من العام السابق جاء نتيجة المساهمة السلبية لنشاط النقل والمواصلات والذي انخفض بنسبة (-12.9%) عن الفصل المماثل من العام السابق نتيجة ضعف حركة الطيران بين العراق والعالم الخارجي فضلا عن وسائل النقل البري بسبب إجراءات الحظر المتبعة من قبل الحكومة نتيجة تفشي فيروس COVID-19، كما ان نشاط تجارة الجملة والمفرد قد انخفض في الفصل الأول/2020 بنسبة (-11.6%) عن الفصل المماثل من العام السابق بسبب ضعف حركة التجارة العالمية والمحلية وغلقت الأسواق والمؤسسات العامة من قبل الحكومة، كما ان نشاط البنوك والتأمين، ونشاط ملكية دور السكن قد ساهما أيضا في خفض الناتج المحلي الإجمالي إذ انخفضا بنسبة (-15.8%) و(-8.2%) على التوالي مقارنة بالفصل الأول/2019، كما وتجدر الإشارة الى ان نشاط النفط الخام بقي ثابتا في هذا الفصل.

ونستنتج مما سبق ان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الفصل الاول 2020 قد انخفض بسبب الانشطة الاقتصادية غير النفطية المتأثرة بالإجراءات المتبعة لمكافحة فيروس COVID-19.

الشكل 4: المساهمة المطلقة لمكونات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

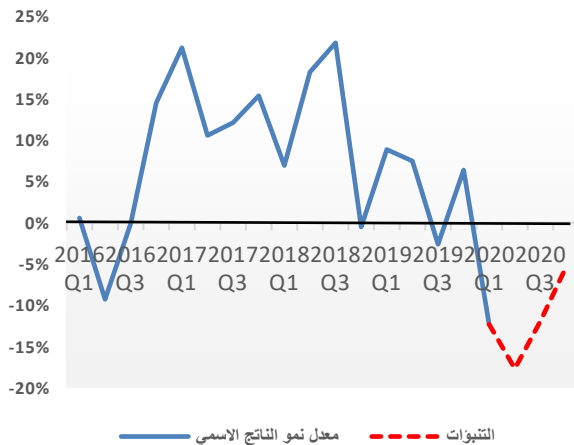


ونلاحظ من الشكل (4) بأن هيكل الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يهيمن عليه نشاط النفط الخام بنسبة (66.3%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو ما يمثل مشكلة "احادية الاقتصاد العراقي" وهو ما يولد ضغطا على تطور الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويشكل كلاً من نشاط النقل والمواصلات، خدمات التنمية الاجتماعية للحكومة العامة وتجارة الجملة والمفرد ما نسبته (7.1%) و(7%) و(6.7%) من اجمالي الناتج الحقيقي على التوالي.

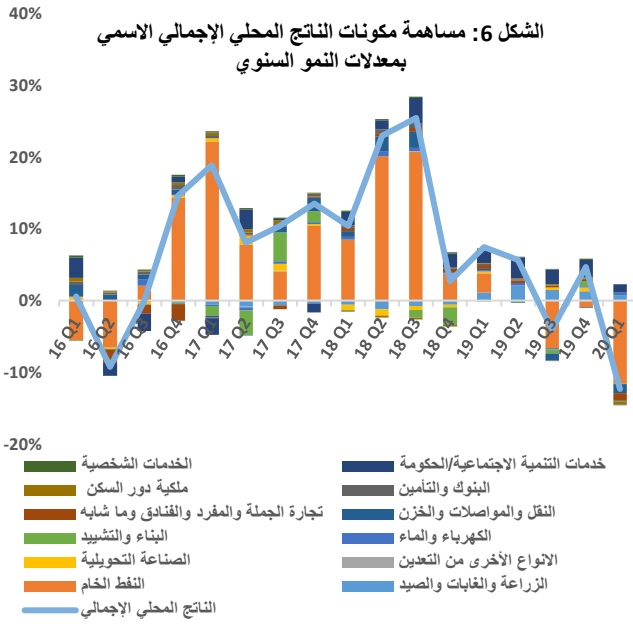
- الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية Nominal GDP

ان العوامل الاقتصادية العالمية والمحلية التي حدثت في الفصل الأول/2020 قد اثرت بشكل كبير على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية حيث نلاحظ بأن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد انخفض بنسبة (-12.3%) ليصل الى (53129) مليار دينار بالمقارنة مع (60591.4) مليار دينار في الفصل المماثل من العام السابق، ويعود ذلك الانخفاض الى تفشي فيروس COVID-19 وما ارتبط به من أزمة اقتصادية نتيجة لإجراءات الغلق المتبعة من دول العالم والتي أدت بالنتيجة الى انخفاض الطلب العالمي على النفط من قبل الدول الصناعية في بداية العام، ثم ما تلاها من حرب اسعار بين دول OPEC المنتجة للنفط والذي تسبب في صدمة مزدوجة أدت الى انهيار أسعار النفط في شهر آذار 2020، ونلاحظ من الشكل (5) بأن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي سيستمر في النمو بمعدلات سلبية طوال عام 2020، إذ تشير التنبؤات الى ان معدلات النمو ستصل الى (-17.7%) و(-11.9%) في الفصلين الثاني والثالث على التوالي، ثم سيشهد الفصل الرابع/2020 تحسن نسبي بمعدل نمو (-5.4%).

الشكل 5: تنبؤات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي



نلاحظ من الشكل (6) بأن الانخفاض في نشاط النفط الخام قد ساهم بشكل كبير في خفض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، إذ انخفض نشاط النفط الخام بنسبة (-25.6%) ليصل إلى (20548.5) مليار دينار مقابل (27618) مليار دينار في الفصل الأول/2019، كما انخفض نشاط النقل والمواصلات ونشاط تجارة الجملة والمفرد بنسبة (-12.3%) و(-11.5%) على التوالي عن الفصل المماثل من العام السابق.

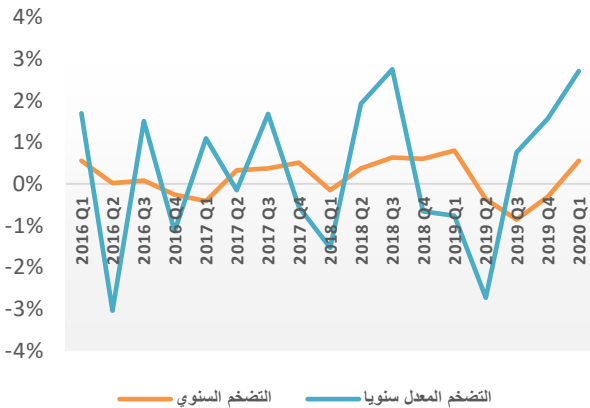


الجدول 1: تنبؤات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي

القيمة (مليار دينار)								
	2019Q1	2019Q2	2019Q3	2019Q4	2020Q1	2020Q2	2020Q3	2020Q4
Real GDP	49870	53049	54821	54049	48978	52541	54100	54076
Nominal GDP	60591	67727	67413	67185	53129	55759	59406	63554
معدل النمو								
Real GDP %	4.3%	5.8%	3.4%	4.4%	-1.8%	-1%	-1.3%	0%
Nominal GDP %	7.5%	5.7%	-4.0%	4.7%	-12.3%	-17.7%	-11.9%	-5.4%
Forecasts								تنبؤات

ثانياً: قطاع الأسعار

الشكل 7: معدل التضخم السنوي والتضخم المعدل سنوياً
سنة الأساس 2012 = 100



- المؤشر العام لأسعار المستهلك Consumer Price Index

يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك أكثر المؤشرات أهمية في التعبير عن أداء الاقتصاد الكلي وتقييم السياسة النقدية، ويتميز التضخم في العراق بمعدلات قريبة من الصفر إذ لم يرتفع التضخم السنوي بأكثر من (0.5%) منذ عام 2016*، كما في الشكل (7) وهو ما يشير إلى قدرة السياسة النقدية في خفض معدلات التضخم عن طريق قناة سعر الصرف، إضافة إلى حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد العراقي في السنوات الأخيرة، وفي الفصل الأول 2020 ارتفع التضخم بنسبة (0.6%) مقابل (0.8%) للفصل المماثل من العام السابق.

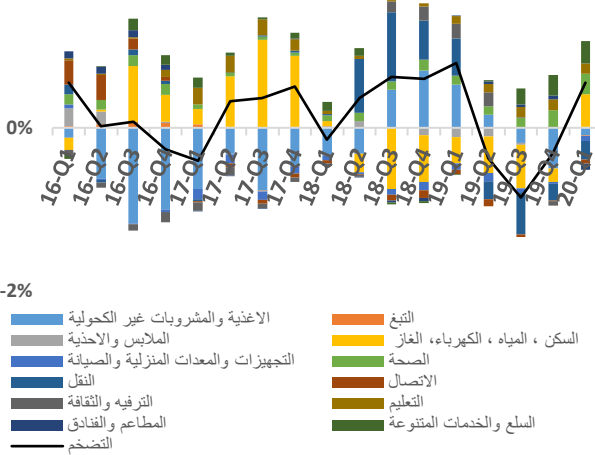
ونلاحظ من الشكل (7) بان التضخم المعدل سنوياً – والذي يشير إلى مقدار التضخم المتوقع خلال العام في حالة امتداد السلوك الحالي للتضخم إلى الفصول الثلاثة المقبلة - يعد أكثر تقلباً نتيجة لتأثير العوامل الموسمية على التضخم، إذ سجل التضخم المعدل سنوياً في الفصل الأول 2020 ما نسبته (2.7%).

وتتزايد أسعار السلع والخدمات في الأجل القصير بمعدلات متباينة وبالتالي فإن أسعار بعض مكونات سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد ترتفع أو تنخفض بسرعة أكبر من غيرها، لذا فمن المهم تحليل أسعار مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك التي تعد المحركات الرئيسية للتضخم.

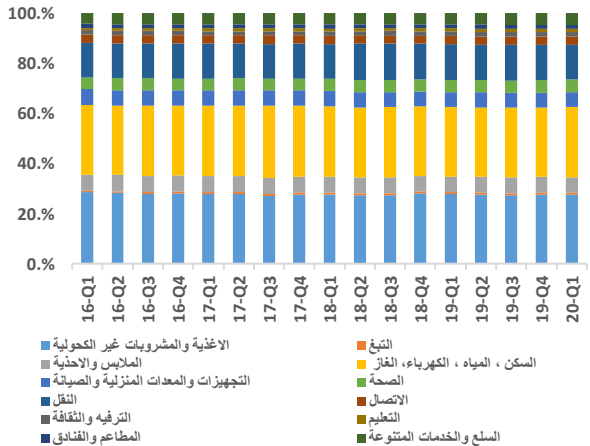
نلاحظ من الشكل (8) بأن الارتفاع النسبي في معدلات التضخم يعود إلى زيادة الطلب على كل من مجموعتي (السكن والمياه والكهرباء والغاز) و(الصحة) نتيجة تفشي فيروس COVID-19 وما رافقه من إجراءات الحظر حيث ارتفع في الفصل الأول 2020 بنسبة (1.5%) و(5.4%) على التوالي مقارنة بالفصل الأول 2019، إضافة إلى مساهمة كلا من مجموعتي (السلع والخدمات المتنوعة) و(الاتصالات) في رفع معدل التضخم في الفصل الأول 2020، وبالنسبة لمجموعة (الغذاء والمشروبات) والتي تعد المجموعة الأكبر في سلة أسعار المستهلك فإنه قد سجل نسبة نمو سنوي سالبة بمقدار (-0.1%).

ومن خلال الشكل (9) نلاحظ بأن الأهمية النسبية لمكونات الرقم القياسي تعد ثابتة نسبياً، حيث في الفصل الأول 2020 شكلت مجموعتي (الأغذية والمشروبات غير الكحولية) و(السكن، المياه، الكهرباء والغاز) نسبة مساهمة (27.6%) و (27.9%) من الرقم القياسي على التوالي، وهو ما يتفق مع النمط الاستهلاكي السائد في البلدان النامية حيث يشكلان أكثر من (55%) من إجمالي نفقات الأسر في العراق، بينما تساهم مجموعة النقل بنسبة (13.9%) من إجمالي الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، كما وتشكل كلا من مجاميع الملابس والأحذية، والتجهيزات، والصحة نسب مساهمة تقدر بـ (6.3%) و(5.9%) و(5%) على التوالي.

الشكل 8: معدل التضخم السنوي والمساهمة المطلقة لمكوناته

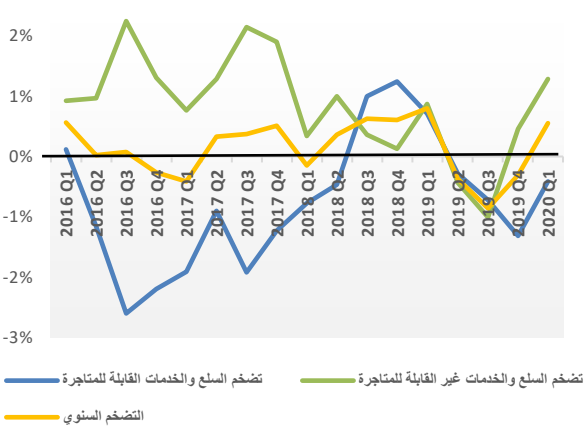


الشكل 9: المساهمة النسبية لمكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك



* عدا الفترة الممتدة من الفصل الثالث 2018 إلى الفصل الأول 2019.

الشكل 10: تضخم السلع والخدمات القابلة وغير القابلة للمتاجرة



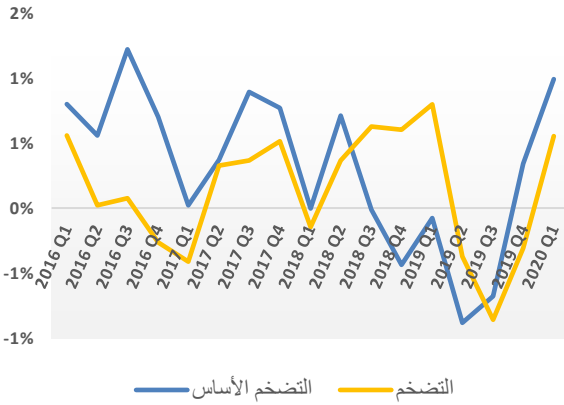
ونلاحظ من الشكل (10) بان تضخم السلع والخدمات القابلة للمتاجرة* يسجل معدلات سلبية منذ عام 2016* وهو ما يشير بشكل رئيسي الى قدرة السياسة النقدية ومن خلال سعر الصرف في التأثير على أسعار السلع والخدمات المستوردة والتي تشكل النسبة الأكبر من استهلاك الفرد نتيجة الانفتاح التجاري الكبير للعراق على العالم، وفي الفصل الأول 2020 سجل تضخم السلع القابلة للمتاجرة نسبة (- 0.4%) مقابل (0.7%) للفصل المماثل من العام السابق.

بينما يعد تضخم السلع والخدمات غير القابلة للمتاجرة* - والذي يشمل السلع والخدمات المحلية - أكثر ارتفاعاً حيث سجلت في الفصل الأول 2020 ارتفاعاً نسبته (1.3%) مقابل (0.9%) للفصل الأول 2019.

- التضخم الأساس Core Inflation

يعاني الرقم القياسي العام للأسعار من ضوضاء (Noise) تجعله غير دقيق في الأجل القصير نتيجة لتأثره بالعوامل الموسمية بشكل كبير وبالتالي فان البيانات قد تظهر ارتفاعات او انخفاضات مؤقتة لا تعكس الواقع الفعلي لمستوى الأسعار، لذا فقد تم اقتراح مفهوم التضخم الأساس باستثناء أسعار قطاعي الغذاء والطاقة والذات يعكسان الارتفاع او الانخفاض الحقيقي في الاسعار، ونلاحظ من الشكل (11) بان التضخم الأساس ارتفع خلال الفصلين السابقين، إذ سجل في الفصل الأول 2020 ارتفاعاً بلغت نسبته (1%) مقابل (-0.1%) للفصل المماثل من العام السابق.

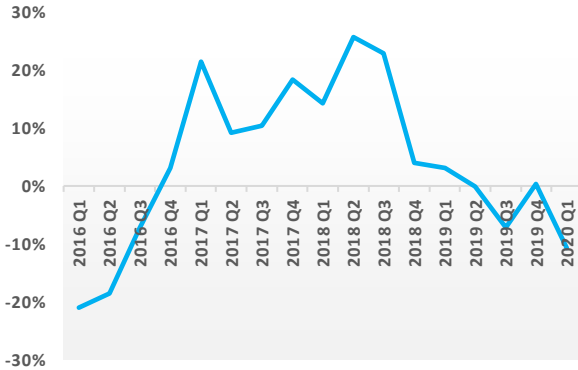
الشكل 11: التضخم العام والتضخم الأساس 2012 = 100



- المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي GDP Deflator

يشير المخفض الضمني للناتج الى مستوى أسعار السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد، وهو مؤشر مهم لقياس مستوى الأسعار داخل البلد، وخصوصاً ان نسبة من السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي الإجمالي يتم استهلاكها مباشرة من قبل الأسر، وبالتالي فهو يعطي دلالة - بجانب الرقم القياسي لأسعار المستهلك - عن مستوى الأسعار السائد في الاقتصاد.

الشكل 12: معدل النمو السنوي للمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي 2007 = 100



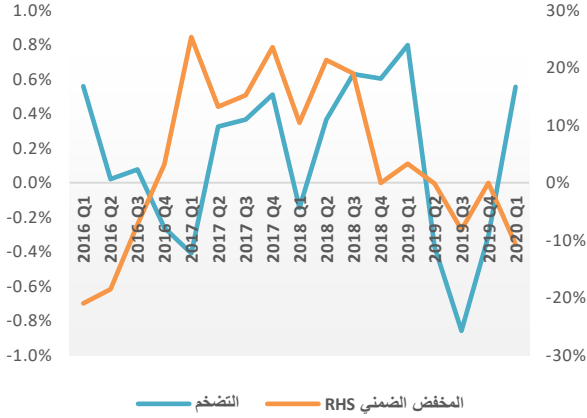
نلاحظ من الشكل (12) بأن معدل النمو السنوي للمخفض يشهد تقلبات كبيرة، حيث سجل مخفض الناتج معدلات نمو سالبة خلال عام 2016، بينما في الفترة الممتدة من عام 2017 لغاية النصف الثاني من 2019 فان المخفض الضمني بدأ يسجل ارتفاعات ملحوظة وذلك نتيجة لارتفاع الحاصل في أسعار انتاج الكهرباء والماء، والبناء والتشييد، وكذلك الانتعاش أسعار النفط، ومنذ الفصل الثاني 2019 حتى الآن فان المخفض الضمني يشهد انخفاضاً كبيراً وصل الى (-10.7%) في الفصل الأول 2020.

* تشمل السلع القابلة للمتاجرة كلا من مجموعة (الأغذية والمشروبات غير الكحولية) و(التبغ) و(الملابس والاحذية) و(التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة) و(فقره (الوقود) ضمن مجموعة السكن، المياه، الكهرباء والغاز.

* عدا الفترة الممتدة من الفصل الثالث 2018 الى الفصل الأول 2019.

* تشمل السلع غير القابلة للمتاجرة كلا من مجموعة (الصحة) و(المواصلات) و(الترفيه والثقافة) و(التعليم) و(المطاعم) و(السلع والخدمات المتنوعة) فضلا عن فقرات (الاجار) و(صيانة وخدمات السكن) و(امدادات المياه والكهرباء) ضمن مجموعة السكن، المياه، الكهرباء والغاز.

الشكل 13: معدل النمو السنوي للتضخم والمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي



وعلى الرغم من الفرق بين مفهومي الرقم القياسي لأسعار المستهلك والمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي - نتيجة لاختلاف طرق القياس ومكونات السلة لكل منهما فضلاً عن اختلاف العوامل المؤثرة في كليهما - إلا أن كلاً من معدل نمو المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لأسعار المستهلك يسيران بنفس الاتجاه تقريباً، كما في الشكل (13) مما يشير إلى حالة من الركود يمر بها الاقتصاد العراقي في السنوات الأخيرة خصوصاً في عام 2019 حيث اقترب كلا المؤشرين من الصفر.

بينما في الفصل الأول 2020 سار التضخم والمخفض الضمني باتجاهين متعاكسين نتيجة لتزامن الانخفاض أسعار النفط العالمية وهو ما أثر على المخفض الضمني مع زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية نتيجة لتفشي فيروس COVID-19 وما تلاها من إجراءات حظر أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم.

الجدول 2: التنبؤات لمعدلات نمو التضخم والمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي

	2019Q1	2019Q2	2019Q3	2019Q4	2020Q1	2020Q2	2020Q3	2020Q4
Inflation	0.8%	-0.4%	-0.9%	-0.3%	0.6%	0.4%	0.1%	0.2%
GDP Deflator	3.1%	-0.1%	-7.1%	0.3%	-10.7%	-16.9%	-10.7%	-5.5%
Forecasts								تنبؤات

ثالثاً: القطاع النقدي

أ. عرض النقد Money Supply

على الرغم من تحول البنوك المركزية حول العالم من أنظمة الاستهداف الكمي الى أنظمة الاستهداف السعري الا ان عرض النقد لا زال يعتبر متغيراً مهماً في أداء الاقتصاد الكلي ومؤشراً على الوضع الاقتصادي بشكل عام، وفي العراق يتميز عرض النقد بأنه متغير خارجي يتحدد من خلال عوامل خارجة عن سيطرة البنك المركزي بشكل كبير وذلك بسبب نمط الانفاق العام المتزايد وانتشار ظاهرة الاكتناز خارج النظام المصرفي وانخفاض المستوى التكنولوجي في اجراء المعاملات.. إلخ.

- العملة المصدرة في التداول Currency in Circulation

تشمل العملة المصدرة الأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي والتي تحتفظ بها المصارف التجارية في مكائن الصراف الآلي (ATM) او في خزائنها وتلك التي يحتفظ بها الافراد خارج النظام المصرفي.

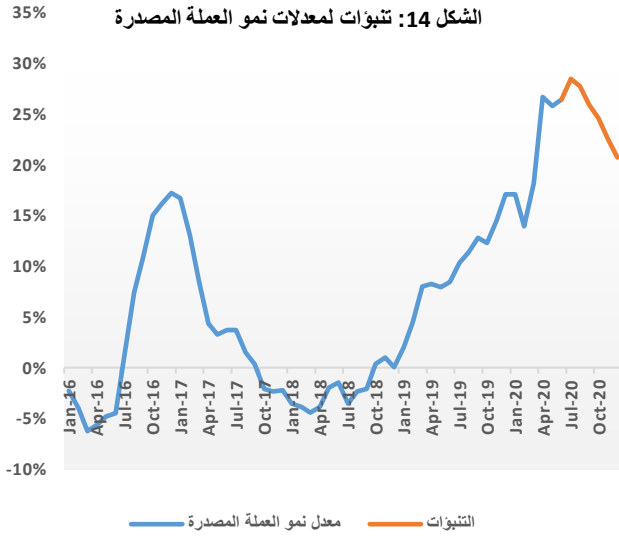
بدأت العملة المصدرة للتداول في العراق بالارتفاع بشكل كبير بعد عام 2004، وعلى الرغم من النمو المتسارع في العملة المصدرة الا انه يتوافق مع المرحلة الاقتصادية الجديدة التي دخل بها الاقتصاد العراقي من توافر العوامل الأساسية التي تؤدي الى زيادة الطلب على النقود، كزيادة الثقة بالدينار العراقي نتيجة استبدال العملة واستقرار سعر الصرف، وزيادة الانفاق الحكومي - خصوصاً النفقات الجارية - فضلاً عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما ان الطبيعة النقدية للاقتصاد العراقي وضعف الجهاز المصرفي في استقطاب أموال القطاع الخاص قد زادت من الطلب على العملة بشكل سائل.

ونلاحظ من الشكل (14) بأن العملة المصدرة في العراق سجلت معدلات نمو متزايدة منذ بداية عام 2019، ويرجع ذلك الى الارتفاع في العملة خارج البنوك الناتج عن الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها العراق كاضطراب الوضع السياسي والأمني في عام 2019 وبداية 2020 مما أدى الى زيادة أيام العطل، وبالتزامن مع ظروف الحظر وإجراءات العلق المتبعة نتيجة انتشار فيروس Covid-19 مما زاد من طلب الافراد على العملة النقدية بشكلها السائل (العملة خارج البنوك).

وفي الفصل الأول/2020 ارتفعت العملة المصدرة بنسبة (18.2%) ليصل الى (53819) مليار دينار مقابل (45537) مليار دينار في الفصل الأول/2019، ويرجع ذلك الى ارتفاع العملة خارج البنوك بنسبة (20.7%) والتي تشكل نسبة مساهمتها حوالي (92%) من إجمالي العملة المصدرة.

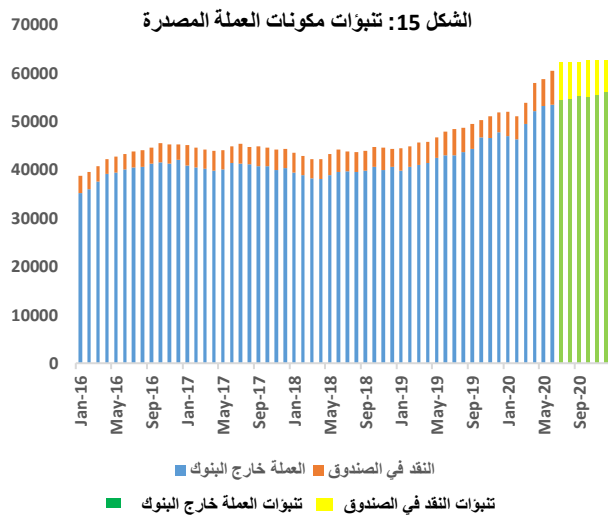
وتشير التنبؤات - كما في الجدول (3) - بأن العملة المصدرة ستستمر بالارتفاع بمعدلات نمو سنوية مطردة تتجاوز الـ (20%) خلال النصف الثاني من عام 2020، حيث من المتوقع ان تصل العملة المصدرة الى (62577) مليار دينار في نهاية عام 2020، كما قد تصل العملة خارج البنوك والنقد في الصندوق الى (56087) و(6490) مليار دينار على التوالي في الفصل الرابع/2020.

الشكل 14: تنبؤات لمعدلات نمو العملة المصدرة



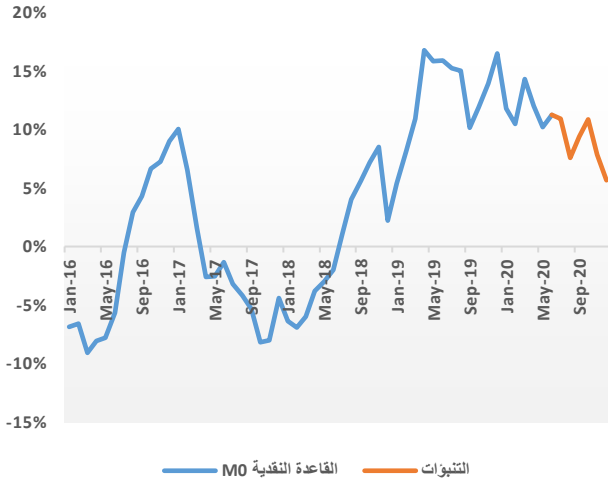
معدل نمو العملة المصدرة التنبؤات

الشكل 15: تنبؤات مكونات العملة المصدرة

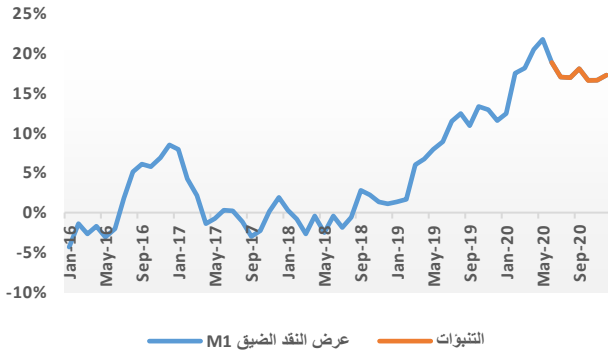


النقد في الصندوق العملة خارج البنوك
تنبؤات النقد في الصندوق تنبؤات العملة خارج البنوك

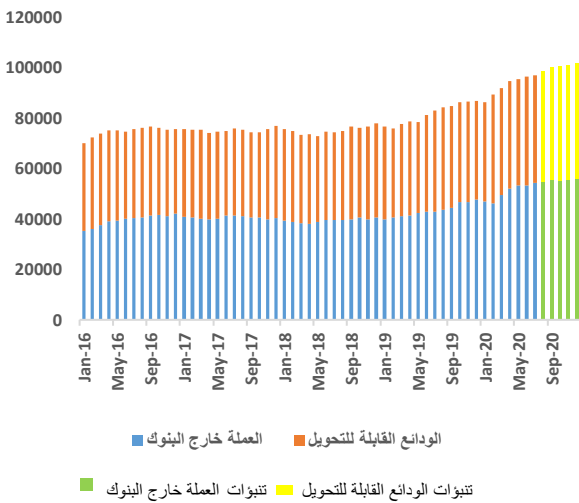
الشكل 16: التنبؤات لمعدلات نمو القاعدة النقدية



الشكل 17: التنبؤات لمعدلات نمو عرض النقد الضيق



الشكل 18: التنبؤات لمكونات عرض النقد الضيق



- القاعدة النقدية Monetary Base

تعد القاعدة النقدية المكون الأكثر سيولة في عرض النقد، وتتكون من العملة خارج البنوك مضافاً إليها احتياطات المصارف التجارية لدى البنك المركزي، ويؤدي الارتفاع في القاعدة النقدية - حسب نموذج المضاعف النقدي - إلى زيادة نسبية أكبر في إجمالي العرض النقدي، كما ويعد الأساس النقدي الجزء الأكثر تأثيراً بعمليات السياسة النقدية التي يقوم بها البنك المركزي.

ونلاحظ من الشكل (16) بأن القاعدة النقدية ارتفعت في الفصل الأول/2020 بنسبة (14.3%) ليصل إلى (78294) مليار دينار مقابل (68506) مليار دينار للفصل المماثل من العام السابق، وقد ساهمت العملة خارج البنوك - والتي تم التطرق إلى أسباب زيادتها سابقاً - والتي تشكل ما يقارب (63%) من القاعدة النقدية بحصة كبيرة من هذا الارتفاع.

وتشير التنبؤات في الجدول (3) بأن القاعدة النقدية من المتوقع أن تسجل معدل نمو (6%) لتصل إلى (82688) مليار دينار في نهاية عام 2020.

- عرض النقد الضيق (Money Supply M1)

يتمثل عرض النقد الضيق بمجموع وسائل الدفع المتداولة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، ويتكون عرض النقد الضيق من العملة خارج البنوك مضافاً إليها الودائع الجارية في الجهاز المصرفي، وقد سجل عرض النقد الضيق في الفصل الأول/2020 ارتفاعاً نسبته (18.1%) ليصل إلى (91822) مليار دينار مقابل (77758.5) مليار دينار في الفصل المماثل من العام السابق، ونلاحظ من الشكل (17) بأن عرض النقد الضيق استمر بالارتفاع بشكل ملحوظ منذ عام 2019، وذلك لتأثير الارتفاع المستمر في العملة خارج البنوك على عرض النقد الضيق، إذ تشكل مساهمة العملة خارج البنوك ما يقارب (52.7%) من إجمالي عرض النقد الضيق في الفصل الأول/2020.

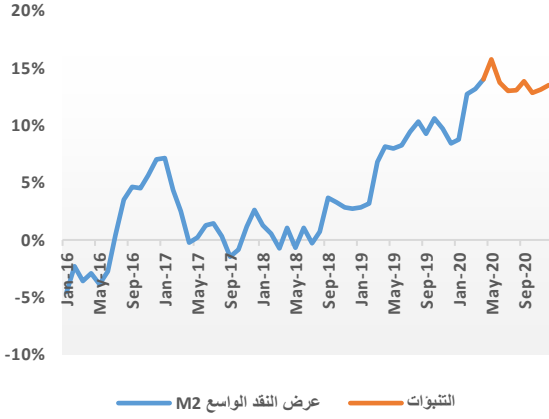
وتشير التنبؤات إلى أن عرض النقد الضيق سيستمر في الارتفاع، حيث من المتوقع أن يسجل في نهاية عام 2020 معدل نمو نسبته (17.2%) ليصل إلى (101701.7) مليار دينار، كما قد تصل العملة خارج البنوك والودائع القابلة للتحويل إلى (56087) و(45,615) على التوالي في نهاية عام 2020.

- عرض النقد الواسع (Broad Money M2)

تشمل النقود بمعناها الواسع مكونات عرض النقد الضيق مضافاً إليها أشباه النقود والتي تعبر عن الودائع الزمنية (الثابتة) لدى المصارف، وقد سجل عرض النقد الواسع في الفصل الأول 2020 ارتفاعاً نسبته (13.2%) ليصل إلى (108201) مليار دينار مقابل (95622) مليار دينار في الفصل الأول 2019.

وتشكل العملة خارج البنوك في الفصل الأول 2020 ما نسبته (45.7%) من عرض النقد الواسع، بينما تشكل الودائع الجارية (39.1%) من إجمالي M2، وهو ما يشير الى ان النفود الأكثر السيولة تعد مهيمنة على إجمالي عرض النقد الواسع.

الشكل 19: التنبؤات لمعدلات نمو عرض النقد الواسع



وتشير التنبؤات في الجدول (3) الى ان عرض النقد الواسع من المتوقع ان يصل الى (117418) مليار دينار في نهاية عام 2020 وبمعدل نمو (17.2%) عن نهاية عام 2019.

ب- احتياطي النقد الأجنبي Foreign Reserve

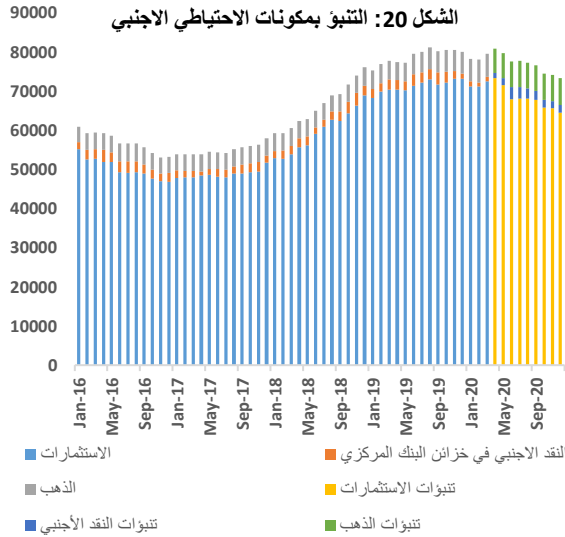
سجل رصيد الاحتياطي الأجنبي ارتفاعاً تقدر نسبته بـ (2.6%) عن الفصل المماثل من العام السابق، حيث بلغ الاحتياطي الأجنبي (79698) مليار دينار في الفصل الأول 2020 مقارنة بـ (77692) مليار دينار في الفصل الأول 2019.

ويرجع الارتفاع في الاحتياطي الأجنبي بشكل أساس الى ارتفاع مكون الاستثمار في الفصل الأول 2020 بنسبة (3.4%) ليصل الى (72709) مليار دينار مقابل (70352) مليار دينار في الفصل الأول 2019، ويشكل مكون الاستثمار ما نسبته (91.2%) من إجمالي الاحتياطي الأجنبي.

وكذلك ارتفع مكون الذهب في الفصل الأول 2020 بنسبة (24.2%) ليصل الى (5886) مليار دينار مقابل (4739) مليار دينار في الفصل المماثل من العام السابق، ويشكل مكون الذهب ما نسبته (7.4%) من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية.

بينما انخفض مكون النقد الأجنبي لدى خزائن البنك المركزي في الفصل الأول 2020 بنسبة (-57.6%) ليصل الى (1103) مليار دينار مقابل (2601) مليار دينار في الفصل المماثل من العام السابق، ويشكل مكون النقد الأجنبي ما نسبته (1.4%) من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية.

ونلاحظ من الشكل (20) بانه من المتوقع ان الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي ستخف قليلاً في حال استمرار الأوضاع الاقتصادية السائدة، حيث من المتوقع ان يصل إجمالي الاحتياطيات الأجنبية في البنك المركزي العراقي الى (73207) مليار دينار في نهاية عام 2020.



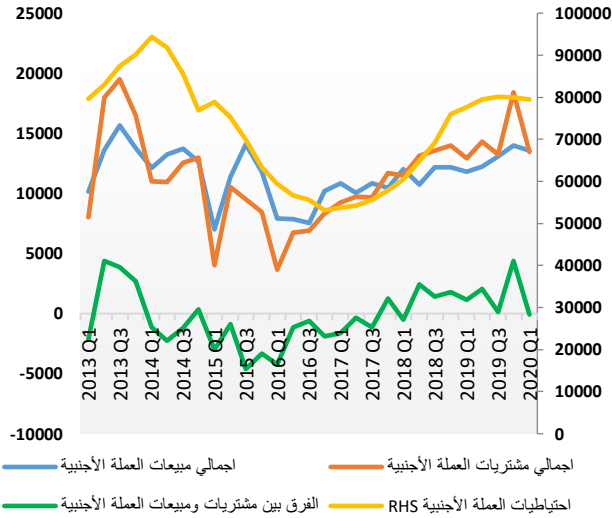
الشكل 20: التنبؤ بمكونات الاحتياطي الأجنبي

ج- أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي

- نافذة بيع العملة الأجنبية

استمرت السياسة النقدية في العراق بالاعتماد على إطار ربط سعر الصرف بحكم الواقع، حيث أثبت ربط سعر الصرف بأنه ركيزة ذو قيمة في الحفاظ على استقرار الأسعار، وقد التزم البنك المركزي العراقي بعرض العملة الأجنبية بشكل يومي من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية وبسعر صرف مربوط بحكم الواقع دون تطبيق أية قيود إدارية عدا تلك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.

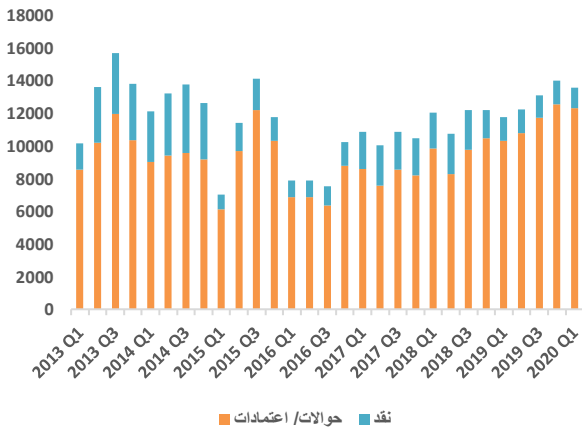
الشكل 21: مبيعات ومشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية، والاحتياطيات الأجنبية



ونلاحظ من الشكل (21) بان مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية خلال الفترة من 2014 الى 2017 كانت أكبر من مشترياته للعملة الأجنبية وهو ما أثر على الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي حيث انخفضت الاحتياطيات بشكل واضح خلال الفترة من 2014 الى 2017، كما يشير الى التزام البنك المركزي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف - بالرغم من التكاليف المالية - وبالتالي الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، بينما منذ عام 2018 بدأت مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية ترتفع بشكل ملحوظ نتيجة التحسن النسبي الحاصل في أسعار النفط العالمية وهو ما ساعد على تراكم الاحتياطيات الأجنبية.

سجل اجمالي الكميات المباعة من خلال النافذة في الفصل الأول/2020 ارتفاعا بنسبة (5.3%) عن الفصل المماثل من العام السابق، حيث بلغت المبيعات (13559) مليون دولار توزعت الى (12294) مليون دولار بيعت كحوالات و(1265) مليون دولار بيعت كنفق، وتشكلان ما نسبته (90.7%) و(9.3%) على التوالي من اجمالي الكميات المباعة، كما وان الفرق بين مشتريات ومبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية في الفصل الأول 2020 بلغ (-79) مليون دولار لصالح المبيعات، في حين سجلت مبيعات النافذة من العملة الأجنبية في الفصل الأول 2019 ما مقداره (11777) مليون دولار توزعت الى (10299) مليون دولار بيعت كحوالات و(1478) بيعت كنفق، وشكل كلا منهما ما نسبته (87.5%) و(12.5%) على التوالي من اجمالي المبيعات، وكما موضح في الشكل (22).

الشكل 22: مبيعات النافذة من العملة الأجنبية (حوالات، نقد)



بينما بلغت مشتريات البنك المركزي للعملة الأجنبية من وزارة المالية في الفصل الأول/2020 (13480) مليون دولار وبنسبة ارتفاع (4.5%) عن الفصل المماثل من العام السابق.

- عمليات السوق المفتوحة

تعتمد البنوك المركزية على عمليات السوق المفتوحة في السيطرة على الظروف النقدية وذلك لفاعليتها غالبا وسهولة التحكم بها، وفي العراق تم اعتماد شكلين من عمليات السوق المفتوحة وهي :-

أ- حوالات البنك المركزي

تعد حوالات البنك المركزي اداة غير مباشرة لتدخل البنك المركزي عن طريق عقد مزادات للتدخل في السوق النقدي لسحب السيولة الفائضة، وفي الفصل الاول 2020 تم عقد ثلاثة مزادات بواقع مزادين لأجل (182) يوم وبمبلغ (125640) مليون دينار وبمعدل فائدة (2.5%)، ومزاد واحد لأجل (365) يوم وبمبلغ مباح (34600) وبمعدل فائدة (3%).

ب- شهادات الايداع الاسلامية

نظرا للتطور الهائل في الهندسة المالية الاسلامية، وتنوع العمليات المصرفية الاسلامية في التمويل والاستثمار، والانتشار الشاسع للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية في العراق، وتحقيقا لسياسات البنك المركزي العراقي في ضبط السياسة النقدية واستثمار فائض السيولة النقدية في المصارف الاسلامية، تم اعتماد هذه الاداة وبشكل مزادات تعتمد على مبدأ المراجعة في عام 2018 واستمر العمل بها لغاية الآن، وفي الفصل الاول 2020 تم عقد أربعة مزادات بمبلغ اجمالي 139770 مليون دينار وواقع :-

- مزادين لأجل 30 يوم وبمبلغ (66770) مليون دينار وبمعدل عائد (1.5%) تقسم الى (43000) و(23770) مليون دينار لشراء المنيوم وخشب على التوالي.
- مزاد باجل 91 يوم وبمبلغ (40000) مليون دينار وبمعدل عائد (1.7%) لشراء الالمنيوم.
- مزاد باجل 182 يوم وبمبلغ (33000) مليون دينار وبمعدل عائد (2.1%) لشراء الالمنيوم.

- الاحتياطي القانوني Required Reserve

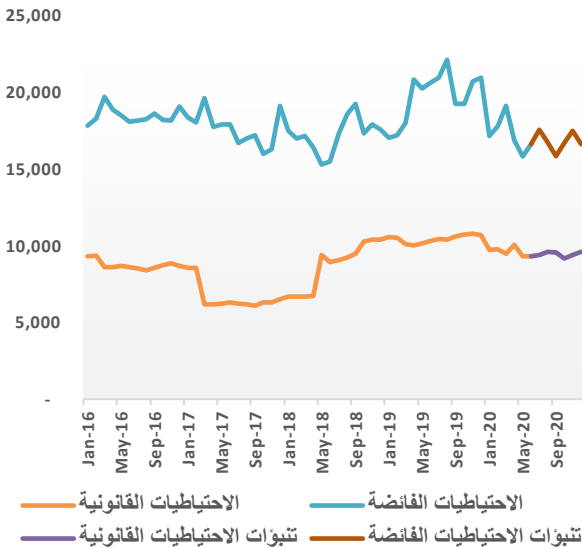
يعد الاحتياطي القانوني من أكثر ادوات السياسة النقدية التي تغيرت في خصائصها واهميتها عبر الزمن وعبر البلدان المختلفة، حيث تغير دور الاحتياطي القانوني من اداة لمواجهة صدمات السيولة - خصوصا حالات الذعر المصرفي - الى اداة لإدارة السيولة، ويستخدم البنك المركزي العراقي الاحتياطي القانوني في سبيل توفير احتياجات السيولة لأغراض السوق.

ونلاحظ من الشكل (23) بان الاحتياطي القانوني هو في مستوى ثابت تقريبا منذ عام 2012 - عدا عامي 2017 و2018 والتي تم فيهما استخدام الاحتياطي القانوني في تمويل الموازنة العامة للدولة - إذ استمر البنك المركزي العراقي بفرض نسبة (15%) على الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني، وفي الفصل الأول/2020 سجل الاحتياطي القانوني انخفاضا نسبته (-6%) ليصل الى (9499) مليار دينار مقابل (10099) مليار دينار في الفصل المماثل من العام السابق، بينما تقدر الودائع الخاضعة لمتطلبات الاحتياطي القانوني بـ (70.5) ترليون دينار.

وتجدر الإشارة الى ان الاحتياطي القانوني في البنك المركزي العراقي يعد من الودائع غير المعوضة، بالرغم من ان قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 المعدل في المادة (29) منه يُجيز للمصارف الحصول على تعويض مالي مقابل الاحتياطي القانوني المحتفظ بها لدى البنك المركزي.

وتشير التنبؤات في الجدول (3) بان الاحتياطي القانوني من المتوقع ان تنخفض في الفصل الرابع بنسبة (-10%) لتصل الى (9598) مليار دينار مقابل (10674) مليار دينار في الفصل المماثل من العام السابق.

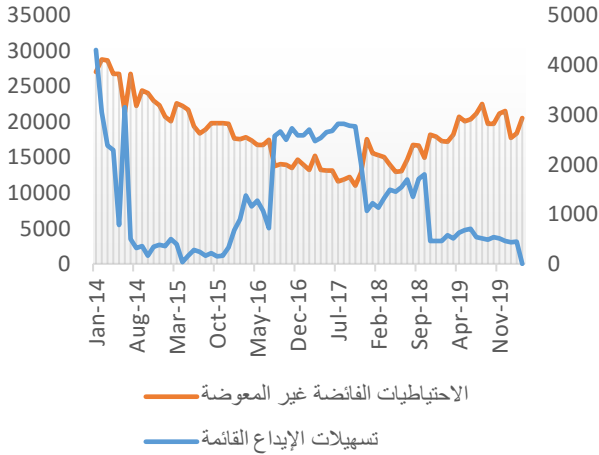
الشكل 23: تنبؤات الاحتياطيات القانونية والفائضة



- الاحتياطات الفائضة Excess Reserve

مع تطور الاسواق المالية وارتفاع حالات عدم اليقين أبدت المصارف التجارية رغبتها بالاحتفاظ طواعية بمبالغ معينة لدى البنك المركزي - تفوق متطلبات الاحتياطي القانوني - كاحتياطات فائضة لمواجهة بعض تقلبات السيولة قصيرة الاجل في السوق النقدي أو لأغراض الاستثمار لدى البنك المركزي، او لغيرها من الاغراض، وهو ما جعل البنوك المركزية تستخدم هذه الاحتياطات - خصوصا في البلدان ذات السيولة الفائضة - لمواجهة فائض السيولة في الاقتصاد.

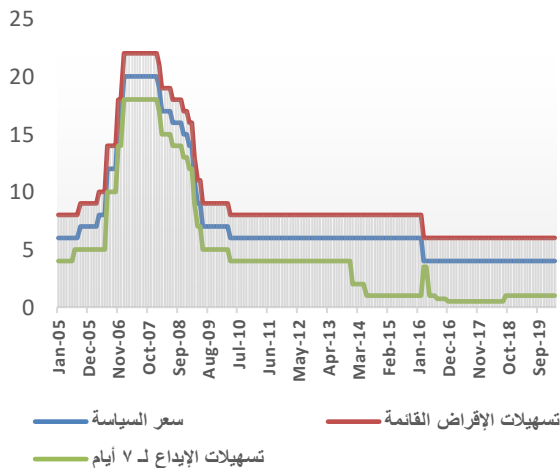
الشكل (24): مكونات الاحتياطات الفائضة



وتنقسم الاحتياطات الفائضة في البنك المركزي العراقي الى نوعين، النوع الاول هي الاحتياطات الفائضة غير المعوضة والتي تمثل النسبة الاكبر من الاحتياطات الفائضة، وتشتمل على الحسابات الجارية للمصارف التجارية لدى البنك المركزي وحسابات المصارف لأغراض شراء العملة الاجنبية، والنوع الثاني هي الاحتياطات الفائضة المعوضة والتي تشمل تسهيلات الإيداع لأجل (7 و14 و30) يوم، حيث يستقبل البنك المركزي هذه الودائع مقابل فائدة معينة محددة سلفاً.

وفي الفصل الأول/2020 انخفضت الاحتياطات الفائضة بنسبة (-1.2%) لتصل الى (19111) مليار دينار مقابل (18011) مليار دينار في الفصل الأول 2019، وتشير التنبؤات في الجدول (3) بان الاحتياطات الفائضة ستصل في الفصل الرابع 2020 الى (16640) مليار دينار وبنسبة انخفاض (-20.6%) عن الفصل المماثل من عام 2019، وهذا الانخفاض في الاحتياطات الفائضة يتوافق مع حالة الركود الاقتصادي ونقص السيولة مما يدفع المصارف التجارية الى سحب احتياطاتها الفائضة لمواجهة هذه الظروف.

الشكل ٢٥ : أسعار فائدة السياسة في البنك المركزي العراقي



وفيما يخص تسهيلات الإيداع/ الاقراض القائمة فان البنوك المركزية تستخدمها لتوجيه اسعار الفائدة قصيرة الاجل في السوق النقدي، وذلك من خلال تحديد قاع/ سقف لأسعار فائدة قروض الليلة الواحدة في سوق بين البنوك، مما سيؤدي بالتالي الى تحديد اسعار فائدة الودائع والائتمان المقدمة من قبل المصارف التجارية الى عملائها، ويستخدم البنك المركزي نهج الممر (Corridor) في تحديد اسعار الفائدة في الاقتصاد - كما في الشكل (25) - حيث ان عدم وجود سوق نقدي بين البنوك يلغي فاعلية هذا النهج في تحديد اسعار الفائدة، إلا ان البنك المركزي استمر في استخدام تسهيلات الإيداع القائمة في سبيل سحب السيولة الفائضة من السوق من خلال زيادة رغبة المصارف التجارية بالاحتفاظ باحتياطات فائضة معوضة بأسعار فائدة محددة سلفاً.

وسجل مجموع المبالغ المستثمرة بالدينار العراقي لأجل (7) أيام وبفائدة قدرها (1%) للمصارف الاهلية والحكومية للفصل الأول/2020 انخفاضا ملحوظا بلغت نسبته (-33.3%)، ليبلغ (670) مليار دينار مقابل (1004) مليار دينار للفصل المماثل من العام السابق، كما سجل مجموع المبالغ المستثمرة لأجل (30) يوم وبفائدة قدرها (1.5%) انخفاضا نسبته (-14%)، اذ بلغ مجموع المبالغ المستثمرة للفصل الأول/2020 (793) مليار دينار مقابل (922) مليار دينار لذات الفصل من عام 2019، فيما تم إيقاف الاستثمار بالدولار في الفصل الثالث/2019.

جدول 3: تنبؤات بعض متغيرات السياسة النقدية

(مليار دينار)

	2019Q1	2019Q2	2019Q3	2019Q4	2020Q1	2020Q2	2020Q3	2020Q4
Currency in Circulation	45,537	47,781	49,413	51,835	53,819	60,397	62199	62577
- Currency Outside Banks	40,982	42,967	44,279	47,639	49,422	54840	55361	56087
- Cash vault	4,555	4,814	5,134	4,196	4,398	5,557	6,838	6,490
Monetary Base M0	68,506	73475	74233	78253	78294	81743	81193	82688
- Currency Outside Banks	40,982	42,967	44,279	47,639	49,422	54840	55361	56087
- Transferable deposits	27,524	30,508	29,954	30,615	28,872	26,904	25,832	26,601
Money Supply M1	77,758	81,178	84,860	86,771	91,822	96431	100153	101702
Broad Money M2	95,622	98,466	101,803	103,440	108,206	111991	115890	117418
Foreign Reserve	77692	79444	80159	79918	79698	77515	76497	73207
- Gold	4739	5155	5434	5572	5886	6469	6574	6739
- Investment	70352	71382	71683	73184	72709	67918	67675	64512
- Foreign Currency	2601	2907	3042	1162	1103	3128	2247	1956
Required Reserves	10,099	10,299	10,620	10,674	9,499	9,318	9549	9598
Excess Reserves	18,011	20,610	19,258	20,975	19,111	16,609	15844	16640
<i>Forecasts</i>								<i>تنبؤات</i>

رابعاً: قطاع المالية العامة

- الإيرادات والنفقات الفعلية

تعد الموازنة الحكومية جزءاً مهماً ورئيسياً من محددات الطلب على الاقتصاد الكلي في العراق، فبصورة عامة تتعرض الميزانية العمومية الحكومية للتذبذب خلال السنة نتيجة اعتماد الموازنة بشكل كبير على الإيرادات النفطية المتعرضة لتقلبات عوامل الطلب والعرض في سوق النفط العالمي، ويعتمد نمط الانفاق العام على التزايد خلال فصول السنة، حيث ترتفع النفقات الحكومية بشكل كبير في الفصل الرابع من كل سنة مما يسبب عجزاً في الموازنة العامة للدولة، وكما في الشكل (26) فإن الميزانية العامة الفعلية للدولة تسجل بشكل عام فائضاً مالياً خلال السنة - عدا الفصل الأخير بأغلب السنوات - وتتميز بوجود ظاهرة التزايد المستمر في النفقات.

سجلت النفقات الفعلية انخفاضاً نسبته (-5.7%) لتصل إلى (17377.6) مليار دينار مقابل (18429.5) مليار دينار في الفصل المماثل من العام السابق، وتشكل تعويضات الموظفين وبرامج الرعاية الاجتماعية (60.6%) و(20.1%) على التوالي من إجمالي النفقات العامة، بينما لا تشكل النفقات الرأسمالية سوى (0.06%) من إجمالي النفقات العامة وذلك نتيجة عدم إقرار مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2020 والذي جاء متزامناً مع الانخفاض في الإيرادات النفطية التي تؤثر بالدرجة الأساس على النفقات الرأسمالية للحكومة.

وسجلت الإيرادات الحكومية في الفصل الأول/2020 انخفاضاً نسبته (-11.2%) ليصل إلى (18168) مليار دينار مقابل (20458) مليار دينار في الفصل المماثل من العام السابق، وتشكل الإيرادات النفطية في الفصل الأول/2020 نسبته (94.4%) من إجمالي الإيرادات الحكومية، بينما تشكل الضرائب والرسوم (3.6%) فقط من إجمالي الإيرادات الحكومية في الفصل الأول/2020.

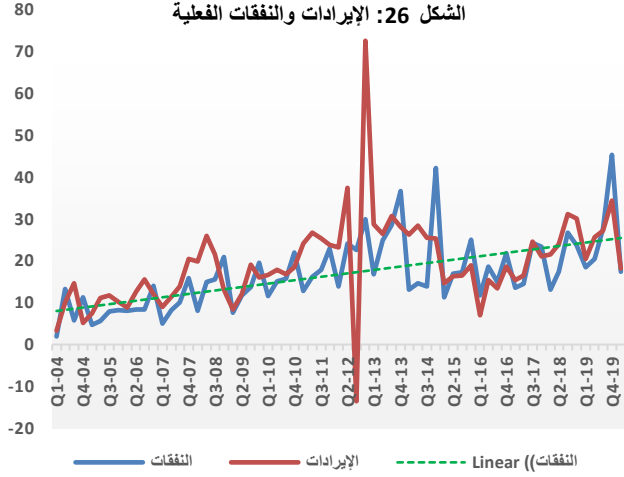
سجلت الموازنة العامة للحكومة في الفصل الأول/2020 فائضاً فعلياً - الفائض والعجز لا يعكس الواقع الفعلي للموازنة بسبب عدم شموله على التزامات الحكومة - مقداره (791) مليار دينار، بينما في الفصل الأول/2019 سجلت الموازنة العامة فائضاً فعلياً مقداره (2028) مليار دينار.

نلاحظ من الشكل (27) بأن كلا من النفقات والإيرادات الفعلية تشكل ما نسبته (37.2%) (34.2%) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية على التوالي في الفصل الأول من عام 2020.

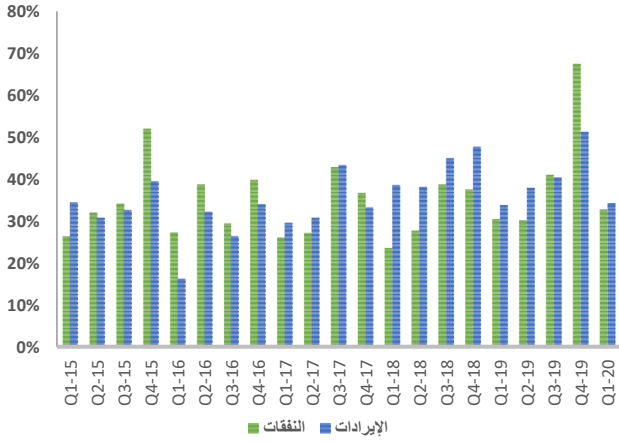
- الدين العام الداخلي

سجل رصيد الدين العام الداخلي نهاية الفصل الأول/2020 انخفاضاً بلغت نسبته (-12.2%) لتسجل مبلغاً قدره (38.1) ترليون دينار مقابل (43.5) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، ويعزى ذلك إلى وجود تسديدات من وزارة المالية إذ انخفض رصيد الدين على وزارة المالية بنسبة (10.2%) (رصيد (حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية، قروض المؤسسات المالية وسندات التسليم الاجل ومستحقات الفلاحين) بنسبة (-8.0%)، (-8.9%)، (-51.2%) على التوالي.

الشكل 26: الإيرادات والنفقات الفعلية



الشكل 27: نسبة الإيرادات، النفقات والفائض/العجز من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي



خامسا: القطاع الخارجي

تساعد التجارة الدولية باندماج البلدان في الاقتصاد العالمي، إذ تعد البلدان الصغيرة (من حيث الحجم والسكان) أكثر تكاملا مع العالم الخارجي من البلدان الأكبر وذلك لميل هذه البلدان إلى التخصص في عدد محدود من القطاعات، وبالتالي فإن التجارة الخارجية ستساهم بشكل أكبر في تلبية الطلب المحلي، مما يتيح للبلد الوصول إلى نطاق أوسع من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والأصول المالية وبالتالي لا تضطر الاقتصادات المفتوحة إلى معادلة الاستهلاك والاستثمار مع الإنتاج المحلي.

- هيكل الصادرات

سجلت الصادرات في الفصل الأول/2020 انخفاضا بلغت نسبته (-13%) لتصل إلى (17018.4) مليون دولار مقابل (19547) في الفصل المماثل من العام السابق نتيجة انتشار فيروس COVID-19 والذي أثر بشكل كبير على الطلب العالمي للنفط الخام والذي يهيمن على تكوين الصادرات في العراق.

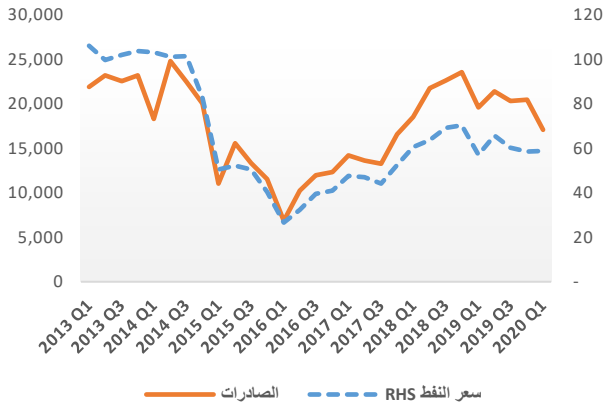
ونلاحظ من الشكل (28) بأن الصادرات وأسعار النفط يسيران بنفس الاتجاه مما يجعل الصادرات تتعرض لتقلبات كبيرة نتيجة التقلبات الحاصلة في أسعار النفط العالمية، ومن الجدير بالذكر أن معدل أسعار النفط ارتفعت في الفصل الأول/2020 بنسبة (3%) لتصل إلى (58.7) مقابل (57) دولار لكل برميل في الفصل المماثل من العام السابق.

- هيكل الواردات

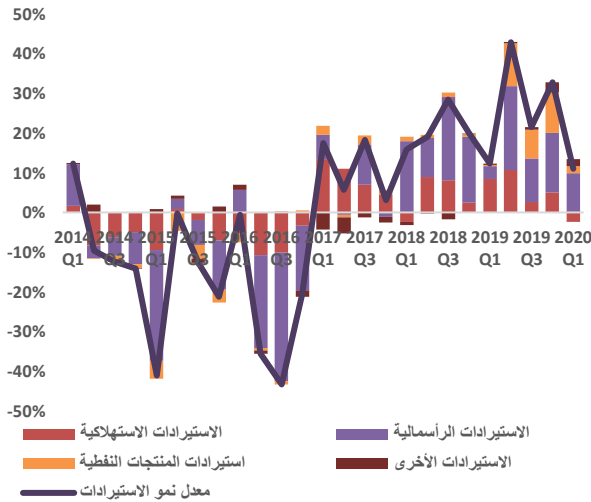
سجلت الاستيرادات ارتفاعا في الفصل الأول/2020 بنسبة (11%) لتصل إلى (11780.5) مليون دولار مقابل (10615.6) مليون دولار في الفصل المماثل من العام السابق، ونلاحظ من الشكل (29) بأن هذا الارتفاع في النمو جاء نتيجة الارتفاع في الاستيرادات الاستثمارية في الفصل الأول/2020 بنسبة (15%) عن الفصل المماثل من العام السابق، قد بدأ في الارتفاع بشكل كبير منذ الفصل الثاني/2019، لذا فقد سجل استيراد المشتقات النفطية في الفصل الأول/2020 ارتفاعا بلغت نسبته (30%) عن الفصل المماثل من العام السابق، بينما سجلت الاستيرادات الاستهلاكية انخفاضا في الفصل الأول/2020 بلغت نسبته (-8%) مقارنة بالفصل الأول/2019.

كما نلاحظ من الشكل (30) بأن استيرادات القطاع الخاص هي المساهم الأكبر في ارتفاع استيرادات العراق، ففي الفصل الأول/2020 بلغت نسبة مساهمة استيرادات القطاع الخاص (89%) من إجمالي الاستيرادات، وبمعدل نمو سنوي بلغ (19.4%) بالمقارنة مع الفصل الأول/2019، وهنا يكمن دور البنك المركزي العراقي في توفير العملة الأجنبية من خلال نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية بسعر صرف مستقر للقطاع الخاص وهو ما يساعد على استقرار المستوى العام للأسعار وهو الهدف النهائي للبنك المركزي العراقي كما في قانون 56 لسنة 2004.

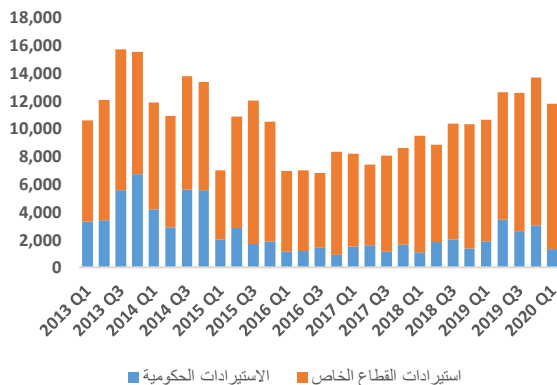
الشكل 28: إجمالي الصادرات وأسعار النفط



الشكل 29: مساهمة مكونات الاستيرادات في معدل النمو



الشكل 30: استيرادات القطاع الخاص والحكومي



بينما بلغت مساهمة استيرادات القطاع الحكومي في الفصل الأول/2020 ما نسبته (11%) فقط من إجمالي الاستيرادات، ومعدل نمو سلبي بلغ (-28.5%) بالمقارنة مع الفصل المماثل من العام السابق.

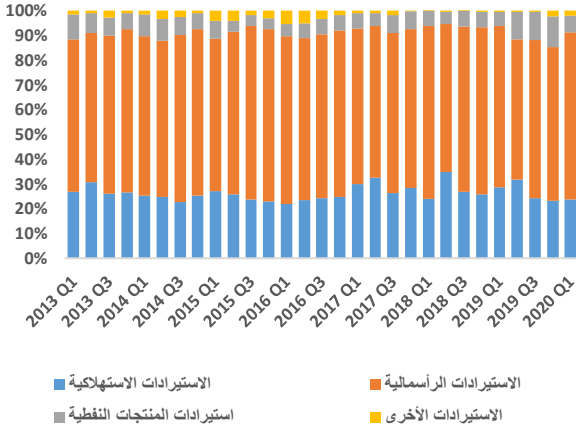
كما نلاحظ من الشكل (31) بأن الاستيرادات الرأسمالية في الفصل الأول/2020 بلغت نسبة مساهمتها (67.5%) من إجمالي الاستيرادات، بينما شكلت الاستيرادات الاستهلاكية نسبة مساهمة (24%) من إجمالي الاستيرادات.

- الانفتاح التجاري

يعد مؤشر نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (الانفتاح التجاري) الأكثر استخداماً لأهمية المعاملات الدولية بالنسبة لتكوين الثروة المحلية، ويمثل مؤشر الانفتاح التجاري مدى اعتماد النشاط الاقتصادي للبلد على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد، ويختلف المؤشر من بلد إلى آخر حسب طبيعة اقتصاد ذلك البلد، فالبلدان أحادية الجانب - مثل الدول النفطية والتي تعتمد صادراتها بشكل كبير على الصادرات النفطية - يكون مؤشر الانفتاح التجاري لها أعلى من البلدان الأخرى بشكل كبير وذلك بسبب عدم تنوع صادراتها وزيادة حجم الاستيرادات من البلدان الأخرى لسد الحاجة من الطلب المحلي.

ونلاحظ من الشكل (32) بأن مؤشر الانفتاح التجاري (الصادرات + الواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) في الفصل الأول/2020 قد وصل إلى (79%)، ويتركز هذا الانفتاح في سلعة تصديرية واحدة هي النفط، حيث تشكل الصادرات في الفصل الأول/2020 ما نسبته (50%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الجاري، ويشكل الاعتماد على إنتاج وتصدير سلعة أولية خطيرة كبيرة نتيجة لتعرض الإيرادات الحكومية إلى تقلبات كبيرة بسبب تقلب أسعار تلك السلع في الأسواق العالمية، فضلاً عن أن الاعتماد على الصادرات النفطية يعد شديد الخطورة لكون هذه الصادرات من النوع القابل للاستنزاف.

الشكل 31: المساهمة المطلقة لمكونات الاستيرادات



الشكل 32: مؤشر الانفتاح التجاري

